

مسالك الاستدلال على العامل من خلال مفهومي الموضع والمثال

في ضوء النظرية الخليلية الحديثة

فائزة سيدي موسى

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة البليدة 02

الملخص:

يعالج البحث أهمية الموضع والمثال في تحديد العوامل والمعاملات أثناء التحليل الإعرابي للبنى النحوية، وذلك من خلال بيان أهم الفوارق التي تميز النظرية الخليلية عن النظريات اللسانية الغربية كمفهوم الربط العامل عند تشومسكي والنظرية التوليدية التحويلية بحيث انفردت النظرية الخليلية الحديثة بمفهوم الموضع والمثال لبيان مواضع الوحدات في التراكيب اللغوية وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المقال.

Summary:

This research treats the necessity of the proper application of word and the example in the limit of the factors and does during the grammatical analyses and from that interval the explanation of the essential differences which distinguish the new specific theory from the European linguistic theories as the meaning of the factor attachment by Chomsky and the transfer derivation theory so it signified as the new specific theory with the meaning of the proper application and the example to explain the units of the proper application of word in the composition of languages and all what I clarify from this article.

مقدمة:

تعد نظرية العامل من أهم المفاهيم النحوية لأنها تضبط النظام النحوي الذي يتحقق من خلاله الإعراب كما يمكن من خلالها تحديد مواضع الوحدات على مستوى التراكيب، وتنسب هذه النظرية إلى الخليل بن أحمد لأنه كان أول من أرسى قواعدها وحدد وظيفتها في التحليل الإعرابي، لكن هذا لا ينفي أن يكون قد استمد أفكارها من سابقه. وهذا يدل على قدم نظرية العامل لارتباطها بأحكام النحو وأبوابه، لكن النحاة المتأخرين بالغوا في تحليل الكلام من خلال النظرة الفلسفية التي طبقوها على مفهوم العامل، فخرجوا بذلك عن الآراء العلمية والدقيقة التي تميزت بها تحليلات النحاة المتقدمين للعامل أمثال الخليل وسيبويه، إذ لم ينظروا إلى العامل بحسب العلامة الإعرابية التي تنتج عند دخوله على معموله، وإنما بحسب المعنى الذي يقتضيه العامل في المعمول فيستوجب علامة إعرابية تدل على معنى معين كالفاعلية والمفعولية وغيرها. ونتيجة لهذا الاختلاف في النظرة إلى العامل بين النحاة المتقدمين والمتأخرين تمت الدعوة إلى إلغاء العامل بدأت مع ابن مضاء وامتدت إلى دعاة تيسير النحو والمتأثرين بالمنهج الوصفي من البنويين، لكن الحاج صالح كانت له نظرة مخالفة لما ذهب إليه دعاة المنهج الوصفي، إذ أثبت أهمية العامل في التحليل الإعرابي انطلاقاً من آراء الخليل وسيبويه التي ارتبطت بالمفاهيم الرياضية الحديثة، فصاغها في شكل بنية عاملية تضم جميع التراكيب العربية، كما هو الحال في نظرية الربط العاملي والنظرية التوليدية التحويلية، إلا أنه تميز عنها باعتماده على المعنى كما انفرد بالاعتماد على مفهومي لا وجود لهما في اللسانيات الغربية وهما: مفهومي الموضع والمثال، وهذا ما سنبحثه من خلال هذا البحث لبيان أهمية كل من الموضع والمثال في تحديد عناصر نظرية العامل من خلال البعد الرياضي الذي أرساه الحاج صالح في تحليل البنى التركيبية للغة العربية، وذلك انطلاقاً من إشكالية مفادها: كيف كانت نظرة الحاج صالح لنظرية العامل؟ وماهي مظاهر التجديد فيها؟ وكيف تم توظيف مفهومي الموضع والمثال لبيان مسالك الإعراب في النظرية؟

وسنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المطروحة انطلاقاً من آراء المتقدمين وصولاً إلى ما توصل إليه الحاج صالح في النظرية الخيلية الحديثة، فهولم يخرج عما جاء به الخليل وسيبويه في مفهومهما للعامل وطرق الاستدلال عليه في عملية التحليل اللغوي، وقد طور فيها باستخدام مفاهيم رياضية لتحليل البنى النحوية ، فاستطاع من خلالها وضع نموذج للبنية العاملة يتحقق بواسطة عملية قياسية بالاعتماد على مفهوم رياضي وهو مفهوم النظير أي حمل البنى المتناظرة على بنية أصلية تسمى بالنواة، وسيوضح لنا ذلك عند إجراء العمليات القياسية أو كما يعرف بمصطلح التحويل في الدراسات اللسانية الحديثة واستنتاج أهم الفوارق في دلالة مصطلح التحويل بين اللسانيات العربية والغربية.

1- نظرية العامل عند المتقدمين وأهم آراء النحاة فيها:

لم يحدد النحاة الأوائل خاصة الخليل وسيبويه تعريفاً للعامل لأن تعاملهم مع هذا المفهوم كان إجرائياً، وذلك باعتماد هذا المفهوم في التحليلات الإعرابية بغية استنباط الأحكام النحوية التي تضبط نظام اللغة. وقد عرف العامل عند بعض النحاة على أنه: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً".¹ أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.² أو «هو ما يقتضي كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب».³

فهذه التعاريف ركزت على الجانب الظاهر لأثر العامل في المعمول وهو العلامة الإعرابية، إلا أن أثر العامل في المعمول يتعدى ذلك إلى الأثر المعنوي الذي يقتضيه العامل في المعمول وهو الذي عليه أغلب النحاة، حيث يقول ابن الحاجب: "العامل مابه يتقوم المعنى المقتضي للإعراب".⁴ ومعنى هذا أن العامل يؤثر في المعمول معنى فيتطلب علامة إعرابية دالة على هذا المعنى، ويتمثل هذا المعنى في الفاعلية التي تقتضي الرفع والمفعولية والحالية اللتان تقتضيان النصب والإضافة التي تقتضي الجر وغيرها من المعاني النحوية. وقد قسمت العوامل بحسب النوع إلى قسمين: لفظية ومعنوية. فأما اللفظية فهي: "ما تعرف بالجنان أي بالقلب وتلفظ باللسان كمن وإلى في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة فإن من

والى عاملان لفظيان يعرفان بالقلب ويتلفظان باللسان.⁵ وأما العوامل المعنوية فهي: "ما تعرف بالجنان ولا تتلفظ باللسان مثلا: كعامل المبتدأ أو الخبر أعني التجريد من العوامل اللفظية."⁶ وعليه فإن الفرق بين العامل اللفظي والمعنوي هو النطق والظهور على مستوى التركيب، لأن العامل اللفظي له حظ في النطق ويكون ظاهرا على مستوى التركيب، في حين أن العامل المعنوي يفتقد هاتين السمتين فلا حظ له في النطق ولا يظهر على مستوى التركيب لأن عدم العلامة علامة، وهنا يظهر لنا مفهوم الخلو أو التجرد كقولنا مثلا: Ø الجو صحو فنلاحظ أن موضع الابتداء فارغ لا علامة فيه إلا أنه عمل الرفع في المبتدأ والخبر، وهذا المعنى يظهر عند مقارنته مع الجمل التي تتضمن نواسخ وتعمل الرفع والنصب في المبتدأ والخبر مثل: كان الجو صحو، فحلت كان موضع العلامة الفارغة من العامل والتي رمزنا لها بالرمز: Ø أي العامل المعنوي، وعليه فإن العامل المعنوي يظهر عند إجراء عملية قياسية مع الجمل المتناظرة انطلاقا من أقل ما يمكن أن يبنى عليه الكلام لتظهر جميع الفئات المتناظرة ويتم رصد كل المتغيرات، وسنوضح ذلك أكثر عند التطرق إلى تحليلات الحاج صالح لأصناف العوامل والمعمولات. ورغم قول أغلب النحاة الأوائل بالعامل إلا أنهم اختلفوا في تحليل الكلام إلى عوامل ومعمولات، وهذا راجع إلى نظرتهم المختلفة لمفهوم العامل فترتب عن ذلك اختلافهم في تحليل الكلام إجرائيا، ومن بين العوامل المختلف فيها " العامل في المبتدأ والخبر"، فهناك من يرى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء كالخليل وسيبويه والمبرد، أما الكسائي والفراء فيريان أن المبتدأ والخبر مترافعان كما يرجع اختلافهم في تحديد العوامل والمعمولات إلى اختلافهم في تحديد طبيعة العامل، لأن هناك من نظر إليه على أنه مؤثر على الحقيقة " وهي المقولة العاشرة في منطق أرسطو كتأثير النار في المادة بالإحراق والقطع بالنسبة للسكين".⁷

فهو ليس موجدا للعلامة الإعرابية بدليل إمكانية مخالفة أثر العامل نطقا من خلال العلامة الإعرابية وذهب أغلب النحاة إلى القول بأن العامل أمانة ودلالة على مواقع الإعراب أي من خلال الأثر المعنوي الذي يقتضيه العامل في المعمول فينتج عن ذلك علامة إعرابية تدل على ذلك المعنى كالفاعلية التي تقتضي الرفع

والمفعولية التي تقتضي النصب وغيرها، وهذا الاختلاف في طبيعة العامل أدى حتماً إلى اختلافهم في التعامل مع العوامل والمعمولات إجرائياً أثناء التحليل الإعرابي خاصة في التراكيب التي تقتضي التقدير كباقي الإغراء والتحذير وباب الاشتغال وغيرها من الأبواب النحوية تتطلب جهداً من النحوي للوصول إلى المعنى النحوي السليم على مستوى البنية العميقة. وهذا الخلاف لم يقتصر على تحديد العوامل والمعمولات في التحليل الإعرابي، وإنما امتد إلى نظرية العامل ككل فهناك اتجاه رحب بهذه النظرية واعتمدها في تحليلاته، واتجاه آخر رفضها جملة وتفصيلاً بحجة أنها عقدت النحو وهذا الاتجاه الرافض لنظرية العامل بدأ مع ابن مضاء في القرن السادس من خلال كتابه: "الرد على النحاة" الذي استهله بدعوته الصارخة إلى إلغاء نظرية العامل فيقول: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي... فظاهر هذا العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد."⁸ فابن مضاء بهذا القول ينكر بأن العامل محدث للإعراب وقد بنى نقده لنظرية العامل استناداً إلى رأي ابن جني الذي يرى فيه أن "العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره."⁹ لكن ابن جني لم يقصد بهذا الرأي إبطال نظرية العامل وإنما انطلق في تحليلاته الإعرابية للتراكيب العربية من كلام العرب فنسب الأثر الإعرابي للمتكلم، ولم يقصد بذلك إلغاء نظرية العامل لأن تحديده للعوامل والمعمولات لم يخرج فيه عما جاء عند النحاة المتقدمين، وقد أطلقوا مصطلحي العامل والمعمول نتيجة للتلازم الحاصل بينهما في التركيب. وعليه فإن دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل كانت مبنية على أساس فلسفي معتمداً في ذلك على القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما إرادي أو طبيعي، فلا أثر للعامل في نظره وإنما ذلك للمتكلم. وامتدت دعوة ابن مضاء في إلغاء نظرية العامل إلى الدارسين المحدثين كدعاة تيسير النحو ودعاة المنهج الوصفي، حيث رأوا أن القول بالعامل يعسر على المتعلمين النحو خاصة ما تعلق بالحذف والتقدير والاشتغال، كما بنوا رفضهم للعامل متأثرين في ذلك بالمنهج الوصفي الذي يدرس الظاهرة اللغوية كما هي دون اللجوء إلى تحليل البنى التركيبية التي تتجاوز المستوى

السطحي، ومن بين هؤلاء الرافضين ابراهيم مصطفى الذي يرى أن: "الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة... أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة... فهي بمثابة السكون بلغة العامة، فلإعراب الضمة والكسرة فقط وليستنا أثرا لعامل بل هما عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام."¹⁰

وهذا التفسير الذي قدمه ابراهيم للعامل كان مرتكزا على الجانب اللفظي المتمثل في الأثر الإعرابي، في حين أن العامل يؤثر في المعمول معنى يقتضي علامة إعرابية تدل عليه مما يثبت لنا أن العلامة الإعرابية أمانة على المعنى المقترض في المعمول. وتبعه في هذا مهدي المخزومي الذي رأى " بضرورة التخلي عن نظرية العامل وما نتج عنها من تقديرات متمحلة، وكذا الأبواب الناتجة عنها كالتنازع والاشتغال... ووجوب تأخير الفاعل وغيرها."¹¹ لكن هذا الرأي مبالغ فيه لأن الأبواب النحوية ليست قائمة على الجانب اللفظي فحسب، لأن العلامة الإعرابية مرتبطة بالأثر الذي يتركه العمل في المعمول في المعنى النحوي وليس في معنى الخطاب، وهذا يعني أن دعاة تيسير النحو لم يميزوا بين المعنى النحوي ومعنى الخطاب في عملية التحليل اللغوي. أما الدكتور تمام حسان فقد تأثر أيضا تأثر بالمنهج الوصفي الذي يدرس الظاهرة اللغوية كما هي دون التطرق إلى الظواهر الخفية كالحذف والتقدير وغيرها من الأبواب النحوية فقال بإلغاء نظرية العامل لأن العلامة الإعرابية الناتجة عن تأثير العوامل في المعمولات غير كافية لتحديد المعنى لذلك دعا إلى تضافر القرائن حتى يتحقق المعنى بشكل سليم فرأى بأن "فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية."¹² فتمام حسان رأى في العامل عائقا في التحليل اللغوي لأنه يتجاوز البنية السطحية إلى بنية أعمق منها للوصول إلى المعنى، وهو غير كاف لتحديد معاني الأبواب النحوية فرأى بأن تضافر القرائن يغني عن ذلك ، وهذا لا يعني أن

النحاة الأوائل لم يتعاملوا بالقرائن لأنهم تعاملوا معها إجرائيا في تصنيف الأبواب النحوية وقالوا بالعامل لأن الأبواب النحوية تتضمن جملة من العوامل تؤثر في المعمولات فينتج عن ذلك العلامة الإعرابية الدالة على هذه المعاني كالضمة في باب المرفوعات والفتحة في باب المنصوبات والكسرة في باب المجرورات. وعليه يمكننا القول بأن نظرية العامل لا يمكن الاستغناء عنها في التحليل اللغوي، لأنها تشكل أصلا مهما من أصول النظرية اللسانية العربية، وهذه الدعوات الصارخة إلى إلغاء هذه النظرية من النحو العربي تتم عن التأثير بالمنهج الظاهري عند ابن مضاء باعتباره النحوي الوحيد الذي رأى بإلغاء هذه النظرية، أما الدارسون المحدثون فبنوا رفضهم لهذه النظرية متأثرين بالمنهج الوصفي، كما أنهم لم يميزوا بين النحو العلمي والنحو التعليمي، لأن نظرية العامل مرتبطة بالنحو العلمي لاحتوائها على الأصول السليمة لبناء نظرية نحوية سليمة، ولا ترتبط بالقواعد التي نعلمها للمتعلمين في المراحل الدراسية المختلفة ذلك أن هذه القواعد تعتمد على مبدأ الانتقاء حسب حاجات المتعلمين ومستواهم الدراسي، وهذه الفكرة نبه إليها الحاج صالح حيث رأى أن القول بإلغاء نظرية العامل مبالغ فيه لضعف الأدلة المقدمة من كل فريق، فقدم أدلة علمية تدحض رأيهم وبنى تأييده لنظرية العامل بأدلة علمية فصاغاها في شكل بنية رياضية تضم كل الصيغ التركيبية المحتملة في اللغة العربية معتمدا في ذلك على طرق رياضية في التحليل اللغوي، وهذه ما سنوضحه من خلال كيفية الاستدلال على العامل عند الحاج صالح.

2- طرق الاستدلال على العامل عند الحاج صالح:

اعتمد الحاج صالح على مفهومي الموضع والمثال في تحديد مواضع العوامل والمعمولات على مستوى البنية التركيبية، وقد بين الحاج صالح ذلك التلازم الحاصل بين الموضع والمثال في المستوى التركيبي باعتبار أن الموضع يحتل مكانا معينا داخل المثال، فهو: " جملة من المواقع الاعتبارية داخل المثال.¹³ فمفهوم الموضع عند الحاج صالح أكثر تجريدا من مفهومه عند التوزيعيين إذ تجاوزه من القرائن القبلية والبعدية التي تسبق أو تلحق الوحدة اللغوية إلى مستوى أعلى لارتباطه الشديد بالمعنى، لأن التحليل العربي للبنى التركيبية يعتمد على موضع الوحدة

داخل التركيب حتى وإن لم يكن لها حضور على مستوى البنية السطحية، وقد اعتمد النحاة في استدلالاتهم على القواعد النحوية وتحديد أقسام الكلم في مدرج الكلام على طرق تقارب مفهوم التوزيع، وقد بين الحاج صالح ذلك بقوله: " يتصف المذهب الاستغراقي الأمريكي بامتناعه من النظر في كل ما هو خارج اللفظ المسموع، أي مالا تدركه حاسة السمع، إذ يعتقد أصحابه أن الوصف للغة هو وصف لمواقع الألفاظ في الكلام، وبالتالي فهو دراسة لكل ماتحتمله العناصر اللغوية من القرائن يميناً وشمالاً، أو كل ما يمكن أن تقترن به على مدرج الكلام وذلك مثل: أعطى الرجل الولد التفاحة

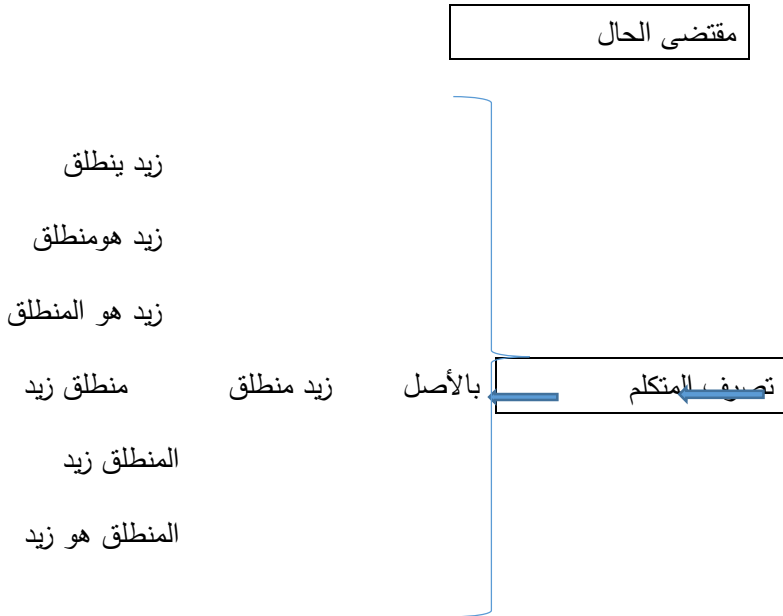
أعطى زيد القط اللبن

أعلم الرجل الولد الخبر

فالظاهر أن مفردة (الرجل) و(زيد) من جهة و(أعطى) و(أعلم) من جهة أخرى يندرج كل منهما في فئة واحدة من أجل تكافؤ الموقع، فهذا قريب جداً من التحليل العربي إذ يستتبط النحاة الأحكام من مجرد وقوع العناصر في مواضع معينة وامتناعها من الوقوع في غيرها، وذلك دون أن يلجأ إلى المعنى.¹⁴ وهذا التحليل الذي أشار إليه الحاج صالح يقتصر فيه التوزيعيون على ملاحظة القرائن القبلية والبعدية المحيطة بالوحدة اللغوية، فلا يتم التطرق إلى المعنى وإنما يتم بمقارنة الوحدات المتشابهة وإحلالها محل بعض وهي التي تنتمي إلى فئة واحدة، لكن الحاج صالح يرى بأن هذا التحليل يمكن حصوله في المعنى النحوي أما في معنى الخطاب فيتم بالاحتكام إلى المعنى، وقد بين ذلك من خلال تحليلات الجرجاني التي بدأها من أقل ما يكون عليه الكلام وهو الأصل ثم يتم تفريع الفروع عنها وهي ما يسميها هاريس بالتحويلات.

وهذه التحويلات تعتمد على المعنى عند الجرجاني بحيث يقول مبيناً دلالة هذه التراكيب في معنى الخطاب: " لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، ينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد منطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو

منطلق.¹⁵ فالجرجاني يبين لنا من خلال هذا القول أن المتكلم يتصرف في الوجوه التي تحقق معنى الخبر، لأن مجيء الخبر اسما كما في منطلق يدل على الثبوت في حين أن الفعل يدل على التجدد، وهنا تظهر لنا المعاني والفروق في استعمال الخبر إذ يمكن للمتكلم التصرف في هذه الوجوه انطلاقا من النواة المكونة من المبتدأ والخبر مجردين من أي زيادة، وذلك يكون وفقا للأوضاع التي يقتضيها سياق الكلام فتنتج لنا دلالة وضعية هي الأصل تتفرع عنها دلالات فرعية بزيادة على الأصل سماها الحاج صالح بالوضع البلاغي expressive وقد مثل لها بالمخطط الآتي¹⁶ :



وهنا يتضح لنا أن المتكلم يتصرف في وجوه الكلام وفقا لمقتضى الحال التي يراعى فيها أغراض المتكلم وحال السامع، فينطلق من أقل بنية وهي المبتدأ والخبر إذا أراد أن يعلم السامع بخبر يجهله، ثم تتم الزيادة على النواة كالتأكيد بزيادة ضمير الشأن في قولنا زيد هو منطلق أو التأكيد مع الحصر مثل زيد هو المنطلق أو التقديم والتأخير مثل منطلق زيد الذي يفيد إثبات الإنطلاق لزيد أو أنفيده حصر الإنطلاق على زيد مثل المنطلق زيد أو إثبات الإنطلاق مع التأكيد مثل المنطق هوزيد، فهذه الاختلافات

في البنية التركيبية بدءاً من النواة وصولاً إلى البنى المتفرعة عنها تنتج عنها فروق في الدلالة بحسب السياقات التي تقتضيها.

وهنا يظهر لنا الفرق بين مفهوم الموضع في مدرج الكلام عند التوزيعيين ومفهومه في المثال، إذ يتم في الأول دراسة موضع الوحدة اللغوية من خلال القرائن السابقة واللاحقة وذلك بالاعتماد على الجانب اللفظي فحسب، أما الموضع في المثال فيتم بتحديد الوحدة اللغوية بالنظر إلى الجانبين: الشكلي والمعنوي- ما رأينا ذلك عند الجرجاني- أي موضع الوحدة اللغوية في البنية السطحية التي يمكن ملاحظتها بالإضافة إلى المعنى الذي تؤديه هذه الوحدة في واقع الخطاب من خلال التركيز على المعاني المستفادة من الخطاب حسب السياقات الكلامية المختلفة، وعلى هذا الأساس بين الحاج صالح مفهوم الموضع عند الاستغراقيين (موقع الوحدة في مدرج الكلام) وبين مفهومه عند البلاغيين الذين يشترطون ارتباطه بالمعنى لأن الاستغراقيين يلغون المعنى في الدراسة اللغوية، في حين نجد البلاغيين يعتمدون المعنى كأساس لتحديد وظائف الوحدات اللغوية في التركيب. وعليه فإن الحاج صالح يرى بأن التحليل البلاغي يتجاوز التحليل الهاريسي الذي اقتصر فيه صاحبه على التحويل رغم اعتماده على الحمل أي حمل الفروع على الأصول وهو مفهوم اعتمد عليه العلماء العرب، فيقول: "تفترق البلاغة العربية -الجرجانية خاصة- عن هذه الاستغرافية الهاريسية بربطها هذه المناهج التحليلية : قسمة المواقع وتفرع الفروع من الأصول (التحويل عن هاريس) وبين الأغراض البلاغية التي تؤديها هذه الضروب المتنوعة من الأساليب التعبيرية التي تكشف عنها المناهج التحليلية المشار إليها، فالتحليل البلاغي هو قبل كل شيء دراسة موقعية محلية لنص معين (استغرافية تحويلية بمصطلح هاريس) لبيان مزايا الأسلوب الذي اختص به النص بالذات" ¹⁷ وعليه يمكننا القول أن مفهوم الموضع في التحليل العربي يتقاطع مع مفهومه عند التوزيعيين في تحديد موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام كتحديد الاسم والفعل من خلال القرائن القبلية والبعدية المتعلقة بهما، إلا أن مفهوم الموضع عند العرب أكثر تجريداً منه في اللسانيات الغربية لارتباطه بمفهوم المثال وهو نموذج خاص بالتراكيب العربية ليس له حضور في اللسانيات الغربية، وقد صاغ للجملة العربية مثالا مثل الكلمة المتصرفة والممكنة، وهذا يعني "أن المثال غير

منحصر في مستوى المفردات (أي أوزانها) بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها، فالتراكيب أيضا مثل يبنى عليها الكلام وليست هي الترتيبات المختلفة الفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر بل هي مثل أكثر تجريدا، فللجمل المفيدة بنى لا تتمثل في ترتيب عناصرها، بل في مثال اعتباري يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي.¹⁸

وقد توصل النحاة إلى تحديد مثال جامع في مستوى الكلمة من خلال حمل الشيء على الشيء لاكتشاف البنية الجامعة، والأمر نفسه في مستوى التراكيب وذلك "بالجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء وإجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعها، وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكون من عنصرين: "زيد منطلق" فيحملون عليها جملة أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة، وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات بالتناظر.¹⁹ ومعنى التناظر مطابقة المواضع الموجودة في الجملة الأصل (البسيطة) ومقارنتها مع الجمل المتفرعة عنها، لتظهر لنا مواضع كل من العامل والمعمول 1 والمعمول 2 والمخصصات إن وجدت، وذلك بعمليات

تحويلية من الأصول إلى الفروع، وقد صاغ الحاج صالح هذه النظرية بطريقة رياضية في شكل بنية عملية على النحو الآتي:



فالعناصر الموجودة بين معقوفتين تشكل لنا البنية الأساسية وهي التي تتكون من العامل والمعمول 1 والمعمول 2 لكنه وضع قبل المعمول 2 إشارة (-) لأن بعض الجمل يكتفى فيها بالعامل والمعمول 1 فقط، أما المخصصات فقد جعلها خارج المعقوفتين لأنها زيادة على البنية النواة إذ يمكن الاستغناء عنها دون إخلال بالمعنى، وقد بين الحاج صالح مواضع كل من العامل والمعمول 1 والمعمول 2 في الجدول الآتي.²⁰

قائم	زيد	Ø
قائم	زيدا	إن
قائما	زيد	كان
قائما	زيدا	حسبت
قائما	زيدا	أعلمت عمرا
معمول 2	معمول 1	عامل

ونلاحظ من خلال الجدول أنه تم الانطلاق من أقل ماتبنى عليه الجملة لتفريع الفروع من خلال عمليات تحويلية لبيان المواضع التي تتكون منها البنية النواة، إذ يتضمن موضع العامل كلمة أو لفظة أوتركيبا، وأشار الحاج صالح إلى العنصر الموجود في العمود 1 لا يمكن بأي حال أن يقدم على عامله، فهو عند سيبويه المعمول 1 وقد أطلق عليه الحاج صالح مع عامله مصطلح الزوج المرتب couple ordonné، أما المعمول 2 فيتقدم على كل العناصر باستثناء حالة جمود العامل مثل "إن" إلا إذا وقع الخبر ظرفا فيمكن تقديمه على المعمول 1، وقد يخلو موضع العامل من اللفظ وهو ما يعرف بالابتداء، وهنا يقصد به الحاج صالح عدم التبعية التركيبية وليس بداية الجملة²¹، وهنا نتبين لنا أهمية الموضع في تحديد العوامل والمعمولات داخل المثال، أما عدم جواز تقديم المعمول 1 على عامله فيؤدي إلى تغير البنية التركيبية كقولنا: "قام عبدالله" و"عبد الله قام"، وقد انطلق الحاج صالح من تحليل المبرد الذي يقول فيه: "فإن زعم أنه إنما يرفع" عبد الله" بفعله فقد أحوال من جهات منها أن "قام" فعل ولا يرفع فاعلين إلا على جهة الإشراك (العطف)... فكيف يرفع عبدالله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك وذلك قولك: "عبد الله قام أخوه" فإنما ضميره في موضع أخيه ومن فساد قولهم إنك تقول: «رأيت عبد الله قام» فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله.²² ويتبين لنا من خلال قول المبرد أن تقديم المعمول 2 (الفاعل) على عامله (قام) يتغير معه بناء الجملة من فعلية إلى اسمية، لكن معناها في واقع الخطاب لا يتغير لأن المعنى المستفاد من البنيتين واحد وهو قيام عبد الله، وقد بين الحاج صالح ذلك بإجراء عمليات حملية²³:

قام	عبدالله	—	—
Ø	عبدالله	قام	Ø
Ø	عبدالله	قام	أخوه
رأيت	عبدالله	قام	Ø

وهنا يتضح لنا عدم جواز تقديم المعمول 1 على عامله لأن ذلك يغير البنية التركيبية من فعلية إلى اسمية، ففي جملة قام عبدالله العامل فيه الفعل (قام)، أما في جملة عبدالله قام فالعامل فيه الابتداء والفعل قام جاء في موضع الخبر وقد عمل في الضمير (هو)، ومن ثم يتبين لنا أن العامل ليس موحدًا في البنيتين التركيبيتين لذلك لم يجز تقديم الفاعل (المعمول 1) على الفعل قام (العامل). وهذا الحد أو المثال الجامع للتركيب العربية يتيح لنا تقديم وتأخير العوامل والمعمولات في المواضع التي يجوز فيها ذلك كقولنا: زيدا أكرمت، فقدما المعمول 2 على العامل والمعمول 1، وهنا تتغير مواضع عناصر البنية التركيبية داخل المثال، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

مع 2	عا	مع 1
زيدا	أكرمتُ	تُ

كما أشار الرضي إلى أن المخصوص بالمدح والذم في موضع مبتدأ مؤخر وفعلًا المدح أو الذم مع فاعلهما في موضع الخبر المقدم، حيث يقول: "ولا يقال إن ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فإن الأصول تدعو إليه وذلك لأنه تقرر بالدليل أن المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله خبره، لا خبر مبتدأ مقدر إذ لو كان خبر مبتدأ مؤخر لم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدما على فعل المدح أو الذم ومؤخر عنه... فإذا تقرر ذلك قلنا في "نعم الرجل زيد": إن زيدا مبتدأ و"نعم الرجل" خبره وقد يتقدم المخصوص على "نعم" و"بئس" نحو: "زيد نعم الرجل" وهو قليل ويدخله مقدما نواسخ المبتدأ نحو: "كنت نعم الرجل" و"ظننتك نعم الرجل".²⁴

فهو بهذا القول يحدد لنا موضع المخصوص بالمدح أو الذم وفعل المدح أو الذم في البنية العاملية والتي تتضح في الجداول الحملية الآتية:

1-قولنا: نعم الرجل زيد فيكون فعل المدح مع عامله في موضع خبر مقدم وفاعل المدح في موضع مبتدأ مؤخر، وهنا تتبين لنا إمكانية التقديم والتأخير على مستوى البنية العارلية كما يمكننا إدخال النواسخ موضع الابتداء حتى يتبين أن العامل في زيد هو الابتداء، والجدول الآتي يوضح ذلك:

مع 2 (موضع الخبر المقدم)	عا	مع 1 (موضع المبتدأ المؤخر)
نعم الرجل	Ø	زيد
نعم الرجل	كان	زيد

2-تقديم المخصوص بالمدح أو الذم على "نعم" و"بئس" وهو قليل في الاستعمال كقولنا: زيد نعم الرجل فيكون زيد مع 1 للابتداء وفعل المدح مع فاعله في موضع الخبر، ويتضح ذلك عند مقارنته بالجملة التي تدخل عليها النواسخ نحو "كنت نعم الرجل" و"ظننتك نعم الرجل"، ويمكن التمثيل بالجدول الآتي:

عا	مع 1 (موضع المبتدأ)	مع 2 (موضع الخبر)
Ø	زيد	نعم الرجل
كنْ	تَ	نعم الرجل
ظننتُ	كَ	نعم الرجل

وقد أشار الحاج صالح إلى مفهوم لا يقل أهمية عن الموضع والمثال في البنية العارلية وهو مفهوم الإطالة، ذلك " أن العامل يمكن أن يحتوي على كلمة مثل "إن" و"كان" ويمكن أن يحتوي على لفظة مثل "حسبت" أو حتى على تركيب مثل "أن تصوموا" فهو تركيب وكذلك هو المعمول الثاني والمخصصات ببعض الشروط.²⁵

ومعنى هذا أن موضع العامل في البنية العارلية موقع اعتباري وهو شيء والمواقع التي يحتلها في بنية الكلام شيء آخر، لأن هذه المواضع يمكن أن تتعاقب عليها كلمة أو لفظة أو تركيب كما يمكن أن يخلو موضع العامل من اللفظ كعامل الابتداء، ويمكن التمثيل بالجدول الآتي:

عـا	مع 1	مع 2
Ø	زيد	منطلق
كان	زيد	منطلقا
إن	زيدا	منطلق
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا

وهنا يتضح لنا تداخل مستويات اللغات البشرية وهو وجود وحدة من المستوى الأوسط موضع وحدة من المستوى الأعلى وقد أشار الحاج صالح إلى أن "أول من تفتن إلى أهمية هذه الظاهرة التي تشمل جميع لغات العالم هو نعوم تشومسكي وأعطاه اسم recusirveness أي قدرة الشيء على التكرار إلى ما لانهاية ويسمى سيبويه هذه الظاهرة إطالة وهي إطالتان: إطالة اندراجية: اندراج الأعلى في الأسفل: تركيب في موضع لفظة أو كلمة أولفظة في موضع كلمة، وإطالة تدرجية على مدرج الكلام غير اندراجية وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه أو ما يقوم مقامه وتسمى عند سيبويه تكريرا أو تنثية أو عطفاً.²⁶

فالفارق بين الإطالتين يتمثل في كون الاندراج يتم بتبادل المواضع بين التركيب واللفظة والكلمة ، أما الإطالة التدرجية فتتمثل في تكرير العنصر نفسه على مستوى مدرج الكلام، ومعنى هذا أن التكرير يقتصر على الوحدة اللغوية نفسها ولا يتعداها إلى المستويات العليا من الكلام، وقد تناول الحاج صالح الإطالة الاندراجية بالتحليل وبين المواضع التي تحتلها في البنية العاملة وذلك بإقامة تركيب أولفظة موضع الاسم المفرد من خلال ستة مواضع: "1- ما كان في موضع المبتدأ (على الأصل في موضع ابتداء)، 2- أو في موضع بني على المبتدأ، 3- أو في موضع اسم مرفوع، 4- أو غير مبني على المبتدأ، 5- أو في موضع المضاف إليه (داخل اللفظة)، 6- أو في موضع (صفة)."²⁷

فهذه المواضع تبين لنا أن الإطالة الاندراجية يمكن أن تكون لفظة أو تركيبا في موضع اسم مفرد أي أن موضع العامل أو المعمول يمكن أن يتضمن لفظة أو تركيبا يحلان محل الاسم المفرد في البنية العاملة، وهذا يؤكد لنا أن الموضع شيء وما يحتويه شيء آخر وهذا ما يميزه عن الموضع في مدرج الكلام الذي يحدد موقع الوحدة

اللغوية من خلال القرائن القبلية والبعدية الظاهرة على المستوى السطحي، وبهذا يصبح
الموضع عند الحاج صالح أكثر تجريدا، وقد مثل لاندراج الأبنية
التركيبية embedding بالجدول الآتية²⁸

خ	مع 2	مع 1	عا
	ذاك ذاك	زيد زيد	يقول أقائل
واقفا	يقول عا مع 1 مع 2	زيد	Ø
واقفا	يقول Ø ذاك	زيد	كان
	مع 3	مع 2	ع+مع 1
واقفا	يقول Ø ذاك	زيدا	حسبت
ينطلق Ø	— — —	زيدا	رأيت

1- اسم فاعل في موضع ع

2- فعل وفاعل في موضع م 2

3- فعل وفاعل في موضع م 3

4- فعل وفاعل في موضع خ

5 فعل فاعل في موضع 2 (مضاف إليه)

2	0
زيد	يأتي

6 فعل و فاعل في موضع 3 (صفة)

2		0
مع 2	مع 1	ع
ذاك	Ø	يقول
رجل		

ونلاحظ من خلال الجدول كيفية اندراج مستويات البنية التركيبية داخل المثال، إذ تم الانطلاق من الأصل (موضع الابتداء) إلى موضع المعمول 2 الذي يتضمن في الأصل اسما مفردا لكن المبني على المبتدأ تضمن تركيبا في موضع المعمول 2 وهذا يبين لنا الإطالة الاندرجية وهي وقوع تركيب بأكمله في موضع كلمة (الخبر)، والأمر نفسه بالنسبة للمعمول 3 وهو ما عملت فيه لفظة والمعمول 3 تركيبا، فالعامل تضمن لفظة موضع كلمة مفردة وهذا معناه أن موضع العامل تتعاقب عليه عناصر مختلفة بدءاً من الخلو من العناصر اللفظية أو كلمة أولفة أو تركيب وهو ما يسميه الحاج صالح اندراج، أما موضع المعمول 3 الذي يتضمن تركيبا فقد جعله في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ويقصد به هنا الخبر، ثم يدرج تركيبا في موضع المخصص وهو ما يكون غير مبني على المبتدأ ومعناه أنه لا يدخل ضمن البنية النواة، إذ يمكن تحقق الفائدة به أو دونه فلا يخل حذفه بالإفادة، وقد بين أن موضع المخصص يمكن أن يتضمن تركيبا من عامل ومعمول 01، أما المضاف إليه والصفة فالأصل فيهما أن يكونا اسمين لكن هذا الموضع قد يتضمن تركيبا في موضع الاسم المفرد فيكون من عامل ومعمول 01 أو من عامل ومعمول 01 ومعمول 02 في البنية النواة، وعليه يمكننا القول أن مفهوم الاندرراج مفهوم دقيق يظهر من خلال العمليات التحليلية للبنية العاملة التي تضم جميع التراكيب العربية.

وقد أشار الحاج صالح إلى وجود مستوى أعلى من العامل عند تحليله للتراكيب العربية التي تحتويها البنية العاملة، وقد أطلق عليه مصطلح ما فوق العامل أو التصدير، ويتضمن هذا المستوى الأدوات التي لها حق الصدارة في الكلام وهي أدوات الشرط والاستفهام ويسميه الحاج صالح العامل المطلق ويكون له معمولان مثل الصيغة التركيبية التي تحتها، ويرمز لها ع و (م01) (م02) وقد مثل لمستوى التصدير بالجدول الآتي²⁹:

2م				1م		ع	
مع2	مع1	ع	مع2	مع1	ع	ش	س
—	—	—	—	زيد	خرج	—	أ
عاقبته			—	زيد	خرج	إن	—
عاقبته			عمرا	زيد	ضرب	إن	—
عن موعده	Ø	تأخر	—	زيد	لم يخرج	إن	—

وهذا الجدول يوضح لنا ما يقصده الحاج صالح بالعامل المطلق إذ يعتبر كلا من الشرط والاستفهام عاملا مطلقا لا يمكن لنا بأي حال أن نقدم عليه معموله، وهذه الأدوات تحتل موضع الابتداء المطلق بحيث يشكل العامل المطلق مع معموله علاقة بناء مثل العلاقة بين المبتدأ والخبر.

كما استخدم الحاج صالح مفهومي الموضع والمثال في تحليل جملة "أقائم أخواك"، وذلك بالتطرق إلى العناصر التي تحتل الصدارة في الكلام والتي تشكل لنا أصلا يمكننا القياس عليه لاكتشاف المثال الجامع وقد بين ذلك في الجدول الآتي³⁰:

موضع ما له الصدارة	موضع العامل	موضع م 1	موضع م 2	موضع المخصص
Ø/أ/ما	يقوم	أخواك	—	الآن/هنا/راكبين
أ_	قائم	أخواك	—	الآن/هنا/راكبين
ما_	قائم	أخواك	—	الآن/هنا/راكبين
Ø/أ/ما	يضرب	أخواك	عمرا	الآن/هنا/راكبين
أ_	ضارب	أخواك	عمرا	الآن/هنا/راكبين
Ø/أ/ما	ضرب	أخواك	عمرا	الآن/هنا/راكبين
Ø/أ/ما	كان	أخواك	قائمين	الآن/هنا
إن		أخويك	قائمان	الآن/هنا
		النواة		الزوائد

ونلاحظ من خلال الجدول أن موضع ماله الصدارة يشكل لنا أصلا نقيس عليه، وهذا الموضع يمكن أن لا يتضمن عنصرا لفظيا أي الخلو في الموضع، لأن الفعل جاء في موضع العامل فلا يدخل عليه شيء وهذا ما يجعله يحتل الصدارة في الكلام، في حين أن مبتدأ الوصف يحتاج إلى ما يدخل عليه لذلك فالخلو يعتبر أصلا نقيس عليه الجمل المتكافئة معه داخل المثال، ويظهر لنا من خلال العمليات القياسية وجود "إن" في موضع الصدارة باعتبارها عاملا في المبتدأ والخبر والأمر نفسه بالنسبة إلى أخواتها، إذ يستحيل دخولها على جملة "أقائم أخواك" لأنها هي في موضع ابتداء والمقصود به ما يبتدأ به الكلام أي ما جاء في موضع الصدارة وليس المبتدأ كما فهمه النحاة المتأخرون.³¹

الخاتمة:

بعد عرض التحليلات التي قدمها الحاج صالح نتبين أهمية الموضع والمثال في الاستدلال على العوامل والمعمولات في البنية التركيبية لمثل اللغة العربية، وهذا التحليل نجده عند علمائنا الأوائل أمثال الخليل وسيبويه، إذ تعتبر هذه الطريقة في التحليل عملية

إجرائية لاكتشاف البنية الجامعة التي تضم جميع التراكيب العربية، وقد بين الحاج صالح أن مفهومي الموضع والمثال بهذه الصورة لا وجود له في اللسانيات الغربية لأن تحليلاتهم اعتمدت على الجانب اللفظي وإقصاء المعنى من الدراسة كما هو الشأن عند البنويين. وهذا يبين لنا الاتجاه الرياضي عند النحاة الأوائل لأن تحليلهم للبنى التركيبية لم يقتصر على اللفظ فحسب وإنما جمعوا بين اللفظ والمعنى، إذ يتم الانطلاق من اللفظ وصولاً إلى المواضع المجردة التي يمكن أن لا تتضمن عناصراً لفظية في مدرج الكلام، فيتم حمل مجموعة على مجموعة (بالمفهوم الرياضي) لاستنباط الفرق في ترتيب المواضع لا الصفات الذاتية كما هو معتمد عند البنويين، وهذا المثال يتحقق من خلال عمليات قياسية لتحديد المواضع التي تتعاقب عليها جملة من العناصر اللغوية كالكلمة أو اللفظة أو حتى تركيب أو يمكن أن تكون هذه المواضع فارغة (الخلو)، وذلك بتطبيق مفاهيم الرياضيات الحديثة كمفهوم التكافؤ أي تطبيق مجموعة على مجموعة لاكتشاف العناصر المتكافئة من خلال عمليات قياسية. وعليه يمكننا القول أن الحاج صالح أعطى مفهوماً دقيقاً للعامل انطلاقاً مما توصل إليه نحائنا الأوائل إذ خلاصه من القيد الفلسفي الذي عرف عند النحاة المتأخرين، فأعطاه صبغة علمية من خلال استحداث مثال جامع لمختلف التراكيب العربية مراعيًا في ذلك جميع الأساليب اللغوية كالحذف والنقد والتأخير وغيرها من التغيرات التي تطرأ على البنية العاملة، وقد بينا ذلك من خلال الأمثلة التي طرحها الحاج صالح مبيناً الجانب التجريدي لمفهومي الموضع والمثال في الاستدلال على العوامل والمعاملات باعتبارهما نموذجين دقيقين في تحليل الكلام، مما يتيح لنا العلاج الآلي للغة العربية من خلال الحاسوب لوجود مثال جامع يمكن تطبيقه على جميع التراكيب العربية، وهذا يبين الخصوصية التي تمتاز بها اللغة العربية، مما يوجب على الدارسين تمحيص النظريات اللسانية الغربية قبل تطبيقها على اللغة العربية لوجود مفاهيم دقيقة لاتصل إليها التحليلات اللسانية الحديثة كمفهومي الموضع والمثال اللذين يتم بحثهما بالاعتماد على وسائل عقلية لاكتشاف وحدات اللغة المتداخلة في جميع مستوياتها.

الهوامش:

- 1- الجرجاني عبد القاهر، العوامل المثة في أصول علم العربية، تح: البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص: 73
- 2 - الجرجاني الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، دط، 1985، ص: 156.
- 3- قبادة فخر الدين، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003، ص: 133.
- 4- الأستريادي الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص: 60.
- 5- الجرجاني عبد القاهر، العوامل المثة، ص: 84-85.
- 6- المصدر نفسه، ص: 85.
- 7- ينظر: عيد محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي بن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1973، ص: 203.
- 8- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، د. ت، ص: 76-77.
- 9- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية مصر، د. ت، ج1، ص: 109-110.
- 10- مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط2، 1992، ص: 50.
- 11- المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد المغربي، بيروت، ط2، 1986، ص: 16.
- 12- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص: 189.
- 13- ينظر: الحاج صالح عبد الرحمان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ط، 2007، 13/2.
- 14- المرجع نفسه، 344/1.
- 15- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز اعتنى به علي محمد زينو مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، ط1، 2005، ص
- 16- الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 347/1.
- 17- المرجع نفسه، 321/1.
- 18- المرجع نفسه، 296/1.
- 19- المرجع نفسه، 224/1.
- 20- المرجع نفسه، 223/1.
- 21- ينظر: المرجع نفسه، 223/1.

²² -المبرد أبو العباس، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة لجنة إحياء التراث، مصر، ط2، 1994، 128/4.

- ²³ -الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 2/ 299.
- ²⁴ - الاسترابادي رضي الدين، شرح كافية بن الحاجب، 4/ 245-247.
- ²⁵ - الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 330/1.
- ²⁶ -المرجع نفسه، 330/1.
- ²⁷ - المرجع نفسه، 330/1.
- ²⁸ - المرجع نفسه، 332/1.
- ²⁹ - المرجع نفسه، 331/1.
- ³⁰ - المرجع نفسه، 333/1.
- ³¹ - المرجع نفسه، 20/2.